الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

تقرير الأمين العام

موجز

يبرز هذا التقرير، المقدَّم عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١/٢٠١٤، حالة المرأة الفلسطينية خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ ويعرض لمحة عامة عن المساعدة التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعليم والتدريب؛ والصحة؛ والتمكين الاقتصادي وسبل كسب الرزق؛ وسيادة القانون والعنف ضد المرأة؛ والسلطة وصنع القرارات؛ والتنمية المؤسسية. ويختتم التقرير بتوصيات لتنظر فيها لجنة وضع المرأة.

* E/CN.6/2015/1.

14-67639 (A) 200115 230115

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١/٢٠١٤ المتعلق بحالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها عن قلقه البالغ إزاء الحالة الخطيرة للمرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل استعراض الحالة وأن يساعد النساء الفلسطينيات بجميع السبل المتاحة، بما فيها السبل التي أشار لها الأمين العام في تقريره السابق عن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (E/CN.6/2014/6)، وأن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا يتضمن المعلومات المقدَّمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ويستعرض حالة المرأة الفلسطينية استنادا إلى المعلومات المقدَّمة من كيانات الأمم المتحدة ومن فرادى الخبراء الذين يقومون برصد حالة الفلسطينيين في دولة فلسطين[(١)].

٣ - وما لم يُشَر إلى خلاف ذلك، يستند التقرير إلى الإسهامات والمعلومات التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة إلى النساء الفلسطينيات، ومن بينها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ويشمل هذا التقرير إسهامات من الكيانات التالية التابعة للأمم المتحدة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. ويُعتبر هذا التقرير

(١) وفقا لتقرير الأمين العام عن مركز فلسطين في الأمم المتحدة المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٣ (A/67/738)، أصبحت تسمية ”دولة فلسطين“ مستخدَمة الآن في جميع وثائق الأمم المتحدة، رغم استخدام مصطلح ”الأرض الفلسطينية المحتلة“ المستخدَم في التقارير السابقة بالتوازي مع هذه التسمية.

مكمِّلا لتقارير أخرى بشأن الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني (انظر A/69/84-E/2014/75 و A/69/371-S/2014/650 و A/69/81-E/2014/13 و A/69/13).

ثانيا - حالة المرأة الفلسطينية

٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بُذلت جهود متجددة من أجل استئناف المفاوضات المباشرة بشأن الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين تحت رعاية الولايات المتحدة. وعلى الرغم من تكثيف التعاون المباشر بين الطرفين لمدة تسعة أشهر بدأت في تموز/يوليه ٢٠١٣، لم يتم التوصل إلى اتفاق وتم تعليق المحادثات منذ نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٤. وأدت الإعلانات الاستيطانية الإسرائيلية التي ترافقت مع كل عملية إفراج متفق عليها عن مجموعة من السجناء الفلسطينيين إلى تعقيد جهود التفاوض. وفي نهاية شهر آذار/ مارس ٢٠١٤، لم تفرج إسرائيل عن المجموعة الرابعة من السجناء، وعزت ذلك عدم إحراز تقدم سياسي في محادثات السلام، وانضمت دولة فلسطين إلى ١٥ من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي أصبحت سارية منذ ذلك الحين. وعقب اتفاق المصالحة الذي أُبرم بين فتح وحماس في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، تم تشكيل حكومة وفاق وطني في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وفقا لالتزامات منظمة التحرير الفلسطينية ومواقف المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية[٢].

٥ - وشهدت الحالة في الضفة الغربية تدهورا مع تصاعد العنف وحصول عدة تطورات مثيرة للقلق، بما في ذلك عملية اختطاف وقتل ثلاثة مراهقين إسرائيليين تلاها اختطاف وقتل مراهق فلسطيني، ومواصلة توسيع المستوطنات، وعنف المستوطنين، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل الفلسطينية، والعدد المرتفع للمعتقلين الفلسطينيين، بمن فيهم المنتمون لحماس، والمواجهات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين. وخلال هذه الفترة من التوترات المتزايدة، ارتفع عدد الصواريخ التي أطلقها على إسرائيل مقاتلون في قطاع غزة. وردت إسرائيل في معظم الأحيان بغارات جوية. وبدأت الحالة الأمنية تتدهور بشكل كبير في ٧ تموز/يوليه بعد أن قامت حماس، للمرة الأولى خلال ٢٠ شهرا وعقب اعتقال المئات من أعضائها في الضفة الغربية، بإعلان مسؤوليتها عن إطلاق وابل من الصواريخ باتجاه إسرائيل. وفي ٨ تموز/يوليه، بدأت إسرائيل ”عملية الجرف الصامد“، وكان الهدف المعلن لهذه العملية هو وقف الهجمات الصاروخية وتدمير قدرة حماس

(٢) طلبت المجموعة الرباعية إلى جميع أعضاء الحكومات الفلسطينية المقبلة الالتزام باللاعنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خريطة الطريق.

على القيام بعمليات ضد إسرائيل، بما في ذلك عبر تدمير الأنفاق. وفي ٢٦ آب/أغسطس، دخل وقف غير محدد المدة لإطلاق النار تم التوصل إليه بوساطة مصرية حيز النفاذ وتم الالتزام به إلى حد كبير منذ ذلك الحين.

٦ - وخلّف النزاع الذي استمر ٥١ يوما، وهو النزاع الرئيسي الثالث في ست سنوات، مستوى غير مسبوق من الخسائر في الأرواح والدمار. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قُتل أكثر من ٢ ١٠٠ فلسطيني، من بينهم ١ ٤٧٥ من المدنيين (٧٠٩ من الرجال، و ٢٦٠ من النساء، و ٥٠٦ من الأطفال). وبالإضافة إلى ذلك، جُرح أكثر من ١١ ١٠٠ فلسطيني، من بينهم ٣ ٣٧٤ من الأطفال و ٢ ٠٨٨ من النساء، و ٤١٠ من المسنين[٣]. وقُتل ستة وستون جنديا إسرائيليا وستة مدنيين، بمن فيهم طفل وأحد الرعايا الأجانب، وجُرح ٢٥٠ مدنيا إسرائيليا و ٤٥٠ جنديا. وفي غزة، قُدر عدد المنازل التي دمرت أو تضررت بشدة بـ ١٨ ٠٠٠ مترل، وعدد منشآت وكالة الأونروا وهياكلها الأساسية البالغة الأهمية التي دمرت أو تضررت بشدة بـ ١١١، بما في ذلك المحطة الوحيدة لتوليد الكهرباء في غزة. وفي ذروة النزاع، كان عدد المشردين داخليا يفوق ٥٠٠ ٠٠٠ بمن فيهم نحو ٢٩٣ ٠٠٠ كانوا يحتمون في مدارس الأونروا، وثمة ١٠٠ ٠٠٠ من السكان فقدوا منازلهم وما زالوا مشردين.

٧ - وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار دإ-١/٢١، الذي قرر فيه إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما في قطاع غزة المحتل، في سياق العمليات العسكرية التي جرت منذ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته الثامنة والعشرين في آذار/مارس ٢٠١٥. ويقدم الدعم للتحقيقات خبير تقني في الشؤون الجنسانية أوفدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٨ - وخلّف النزاع أثرا مدمرا على النساء وأسرهنّ، مما زاد من حالات الضعف وانعدام الأمن. وتواجه المرأة، وهي مقدمة الرعاية الأولية في غزة، تحديات شديدة في التعامل مع العدد الكبير من الأسر التي قُتل أو جُرح منها فرد أو أكثر، ومع الأثر الطويل الأجل الذي خلّفته الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وتدني الخدمات. وقد تبيّن أن التشريد صعب بصفة خاصة على النساء والفتيات إذ وردت أنباء عن وقوع حالات تحرش جنسي وعنف قائم على أساس نوع الجنس في الملاجئ، وعن قلة الخصوصية، وانتهاك الكرامة، وضعف إمكانية الوصول

(٣) وردت هذه البيانات من وزارة الصحة الفلسطينية.

إلى خدمات النظافة الصحية[٤]. وتفاقمت مستويات الضيق النفسي الاجتماعي، وهي مستويات عالية أصلا بين سكان غزة، بدرجة كبيرة نتيجة للنزاع، وسوف تتطلب دعما متخصصا، ولا سيما بالنسبة للأطفال والنساء[٤]. وتشكل الأسر التي تعيلها إناث، بما في ذلك النساء الحديثات الترمّل، مجموعة ذات أولوية بحاجة إلى الحماية والدعم.

٩ - وفي الضفة الغربية، أدت التوترات والمواجهات العنيفة بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين إلى زيادة ملحوظة في عدد الوفيات بين المدنيين والإصابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بالسنة السابقة. واستنادا إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية[٥]، قُتل في الضفة الغربية ٤٤ مدنيا فلسطينيا (٣٤ رجلا، و ١٠ فتيان) وأصيب ٦١١ ٤ بجروح (منهم ٤٩٧ ٣ رجلا، و ٩٢ امرأة، و ٩٧٠ فتى، و ٥٢ فتاة) على يد قوات الدفاع الإسرائيلية، في حين بلغ عدد الفلسطينيين الذين أصابهم المستوطنون الإسرائيليون بجروح ١٤٥ (٩٩ رجلا و ١٠ نساء و ٣٠ فتى و ٦ فتيات). وأصيب بجروح ٧٨ مستوطنا إسرائيليا (٥٨ رجلا، و ٨ نساء، و ٨ فتيان، و ٤ فتيات) على يد فلسطينيين.

١٠ - وما زال استمرار الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإغلاق قطاع غزة، يؤثر على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتختلف الظروف المعيشية للنساء حسب عوامل اجتماعية وثقافية وحسب المركز التفاضلي الذي ينطبق على النساء والرجال الفلسطينيين باختلاف مركز المناطق الفلسطينية[٦] وما يتصل بذلك من عقبات تعترض سبيل التنقل والعبور. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ظل نحو ١,٨ مليون فلسطيني في قطاع غزة معزولين فعلاً عن بقية الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية بسبب استمرار إسرائيل في إغلاق المنافذ. ولا تزال إمكانية وصول السكان الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى القدس الشرقية صعبة. ولا تزال القيود المادية والإدارية تعرقل وصول المساعدات الإنسانية إلى بعض الفئات الأكثر ضعفا في المنطقة جيم، ولا سيما أولئك المقيمين في مناطق إطلاق النار وخلف الجدار.

(٤) مناشدة إنسانية من أجل أزمة غزة، النسخة المحدّثة لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (متاحة على الرابط http://www.ochaopt.org/documents/Gaza_Crisis_Appeal_9_September.pdf، تم الاطلاع عليها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

(٥) تغطي هذه الأرقام الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٤.

(٦) بعد إبرام اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣ والاتفاقات المؤقتة لعام ١٩٩٥ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: المنطقة ألف وباء وجيم. وفوّضت إسرائيل مسؤوليات أكبر إلى السلطة الفلسطينية في المنطقة ألف وباء. أما المنطقة جيم، فظلت تحت سلطة إسرائيل بشكل تام.

١١ - ولا تزال مستويات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتفعة إذ تبلغ ٣٣ في المائة (٥٧ في المائة في قطاع غزة و ١٩ في المائة في الضفة الغربية)[٧]، نتيجة لاستمرار إغلاق قطاع غزة والقيود المفروضة على الوصول إلى الضفة الغربية وما يتصل بذلك من ارتفاع في معدلات الفقر وزيادات مستمرة في أسعار المواد الغذائية، والأخطار التي تهدد سبل كسب الرزق. وبما أن انعدام الأمن الغذائي يُعرَّف في السياق الفلسطيني بانعدام فرص الحصول على الغذاء لأسباب اقتصادية، فإن الأداء الاقتصادي هو الذي يدفع اتجاهات انعدام الأمن الغذائي. وتدهورت الحالة في الضفة الغربية بالمقارنة مع السنة الماضية، حين كانت نسبة انعدام الأمن الغذائي تبلغ ١٤ في المائة.

١٢ - ولا تتجاوز نسبة الأسر المعيشية التي تعيلها إناث ٩,٨ في المائة من جميع الأسر في الأرض الفلسطينية المحتلة (٨,٣ في المائة في قطاع غزة و ١٠,٥ في المائة في الضفة الغربية). وتبيّن أحدث البيانات المتوافرة[٧] أن نسبة ٢٦ في المائة من الأسر المعيشية التي تعيلها إناث في الضفة الغربية تعاني من انعدام الأمن الغذائي بالمقارنة مع نسبة ١٨ في المائة من الأسر المعيشية التي يعيلها ذكور. أما في قطاع غزة، فالعكس صحيح وذلك نتيجة المساعدة الخارجية المقدمة للأسر المعيشية التي تعيلها إناث. وتبلغ نسبة انعدام الأمن الغذائي بين تلك الأسر المعيشية ٥١ في المائة، مقارنة بنسبة ٥٨ في المائة بين الأسر المعيشية التي يعيلها ذكور. وفي غزة، تشير التقديرات إلى أن مستويات انعدام الأمن الغذائي قد ازدادت نتيجة للنزاع الأخير ولارتفاع مستويات التشريد، وعدم قدرة السكان على الوصول إلى سبل كسب الرزق، ولا سيما ما يتصل منها بالزراعة، ولزيادة معدلات البطالة. ومن المتوقع أن يسهم هذا في تدهور الحالة التغذوية للنساء والأطفال[٨].

١٣ - ولا تزال المرأة تواجه تحديات كبيرة في سوق العمل. وظلت نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة منخفضة فبلغت ١٦ في المائة في غزة (مقارنة بنسبة ٦٥,٨ في المائة للرجال) و ١٨ في المائة في الضفة الغربية (مقارنة بنسبة ٧١,٣ في المائة للرجال). وتشير البيانات المتاحة إلى أن معدلات بطالة النساء ظلت مرتفعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث

(٧) منظمة الأغذية والزراعة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأغذية العالمي، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ''دراسة استقصائية للحالة الاجتماعية الاقتصادية وللأمن الغذائي لعام ٢٠١٣: الضفة الغربية وقطاع غزة'' (معلومات غير منشورة).

(٨) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ''التقييم الأولي العاجل في غزة'' (٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤).

بلغت ٦١ في المائة في غزة، و ٢٦ في المائة في الضفة الغربية[٩]. وتعاني الشابات بوجه خاص من بطالة الشباب، حيث يبلغ إجمالي معدل البطالة بينهن ٦٤,٧ في المائة، بالمقارنة مع معدلها البالغ ٣٦,٩ في المائة لدى الشبان. وتعد الحالة في غزة سيئة بصفة خاصة حيث يصل معدل البطالة إلى ٨٦,٣ في المائة بالنسبة للشابات وإلى ٥١,٨ في المائة بالنسبة للشبان[٩]. ويظل التمييز في مكان العمل حقيقة مستمرة مثلما يتضح من الفوارق في الأجور. وفي عام ٢٠١٣، كان متوسط الأجر اليومي للمرأة يمثل نسبة ٨١,١ في المائة من أجر الرجل[١٠]، مما يدل على ازدياد فجوة الأجور بنسبة ٥,٧ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٢.

١٤ - ولا تزال الفرص المحدودة للحصول على الرعاية الصحية الأساسية ونقص الأدوية والمواد الاستهلاكية الطبية تبعث على القلق، وتزداد هذه الشواغل حدة في غزة. وقد أضرت الأزمة الحالية بمراكز الرعاية الصحية التي باتت تفتقر إلى ما يكفي من المعدات والمخزونات الطبية، كما جعلت موظفي الرعاية الصحية غير قادرين على توجيه العناية الملائمة لاحتياجات النساء والفتيات اللواتي تلزمهن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ونتيجة لتدمير المنازل وأزمة المأوى، من المتوقع استمرار معاناة ٠٠٠ ٣ من النازحات الحوامل من انعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية والمكملات الغذائية الخاصة والتقوية بالفيتامينات[٤]. وخلال الأزمة، حرمت أكثر من ٠٠٠ ٤٥ من النساء الحوامل من فرص الحصول على الخدمات الأساسية في مجال الصحة الإنجابية، وحصلت قرابة ٠٠٠ ٥ حالة ولادة في ظروف سيئة للغاية[٤].

١٥ - ولا تزال حالة المياه والطاقة حرجة للغاية. وسيصبح مجمع المياه الجوفية الوحيد في غزة غير صالح للاستعمال في عام ٢٠١٦، وبحلول عام ٢٠٢٠ سيتعذر إصلاح الأضرار التي لحقت به؛ إذ تبلغ نسبة مياه المجمع غير الصالحة للاستهلاك البشري ٩٥ في المائة. ويشتري الناس لأغراض الشرب المياه المحلاة من الصهاريج، أو يعتمدون على وحدات صغيرة لتحلية المياه في المنازل[١١]. وقبل التراع، كان إمداد الطاقة غير المستقر لا يلبي إلا ٤٦ في المائة تقريبا من الاحتياجات التقديرية. وبتدمير البنى التحتية العامة بما في ذلك المحطة الوحيدة لتوليد الكهرباء ومنشآت المياه خلال التراع الأخير، تداعى بشدة أداء مرافق

(٩) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤، الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة: (نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ٢٠١٤)، جولة (الربع الثاني/٢٠١٤)، التقرير الصحفي المتعلق بنتائج الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة، رام الله - فلسطين.

(١٠) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ''التقرير السنوي عن الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة'' (٢٠١٣).

(١١) http://www.unicef.org/oPt/Outcome_document_on_Water_and_Energy_in_Gaza_-_16_May_2014.pdf.

الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، مما يخلّف آثارا خطيرة على الصحة العامة للسكان، بمن فيهم النساء.

١٦ - وبالنسبة للتعليم ظهرت نتائج متفاوتة للحالة. فوفقا لأحدث بيانات معهد اليونسكو للإحصاء[١٢]، بلغ صافي النسبة المعدلة للالتحاق بالتعليم الابتدائي في فلسطين ٩٢,٧٤ في المائة لعام ٢٠١٢، وكان مؤشر التكافؤ بين الجنسين ٠,٩٩. وبالنسبة للالتحاق بالتعليم في المرحلة الثانوية الدنيا بلغت النسبة ٨٣,٦ في المائة، في حين كان المؤشر ١,٠٦ نظرا لتجاوز عدد الفتيات بشكل طفيف لأعداد الفتيان. وبالنسبة للتعليم في المرحلة الثانوية العليا بلغت النسبة ٧١,٥٥ في المائة، في حين كان المؤشر ١,٢٤ لصالح الفتيات. ولكن نواحي التحسن في معدلات الالتحاق بالمدارس اقترنت بانخفاض عام في كمية التعليم ونوعيته نتيجة لاندلاع أعمال العنف، وإغلاق غزة، وفرض القيود على حركة السكان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المكاسب الكبيرة التي حققتها المرأة على مر الزمن في مجال التعليم لم تترجم بتحقيق تقدم في مشاركة المرأة في سوق العمل. ويؤدي النمو السكاني المستمر وعدم كفاية البنى التحتية إلى إنهاك قدرات المدارس إلى أقصى الحدود، الأمر الذي يضر بنوعية التعليم الذي تقدمه. وفي المرحلة السابقة للأزمة، كانت غزة تعاني نقصا يبلغ نحو ٢٠٠ مدرسة وكان ثلثا المدارس يعمل بنظام الفترتين. ويتوقع أن يتفاقم نقص الصفوف الدراسية نتيجة للأعمال العدائية، حيث تضرر حوالي ٢٥٨ مدرسة (تشمل ما لا يقل عن ٧٥ مدرسة من مدارس الأونروا) ودمر بعض هذه المدارس تماما[٤]. وفي الضفة الغربية، لا يزال خطر التعرض للمضايقة على يد المستوطنين الإسرائيليين وقوات الأمن الإسرائيلية أثناء التوجه إلى المدارس والخوف من الإيذاء والإذلال في نقاط التفتيش، يسبب الإجهاد والخوف لدى الأطفال وأسرهم.

١٧ - وبينما تواصل النساء المشاركة في مجموعة متنوعة من الأدوار في المجال السياسي، لا يزال تمثيلهن ناقصا في الهيئات والعمليات الرسمية لصنع القرار. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كانت المرأة تشغل ٣ مناصب من أصل ١٧ منصبا على المستوى الوزاري في حكومة التوافق الوطني الفلسطينية الجديدة (١٦,٦ في المائة)، ويمثل هذا زيادة عن نسبة ١٢,٥ في المائة في الحكومة السابقة، ولكنه أقل من نسبة الـ ٢١ في المائة التي سجلتها آخر حكومة في أيار/مايو ٢٠١٢. وفي قطاع العدل، لا تمثل المرأة سوى ١٥ في المائة من القضاة، و ١٦ في المائة من المدعين العامين و ٢١ في المائة من المحامين، وقد سُجلت بعض نواحي الانخفاض بالمقارنة مع السنة السابقة عندما بلغت الأرقام ١٥ و ١٩,٥ و ٣٢,٥ في المائة

(١٢) http://data.uis.unesco.org/#.

على التوالي. وتشغل المرأة نسبة ٤١ في المائة من وظائف القطاع العام، ولكن نسبة تمثيلها تميل للانخفاض في مناصب صنع القرار[١٣].

١٨ - ولا تزال الأرض الفلسطينية المحتلة تتسم بضعف سيادة القانون. ولا تزال هناك عوائق كثيرة تحول دون تمكن المرأة من الاحتكام إلى القضاء، ولا سيما بالنسبة للنساء ضحايا العنف، الأمر الذي يعيق فرص التماسها للجبر[١٤]. وتتضمن الأطر القانونية الحالية قوانين قديمة وتنطوي على تمييز ضد المرأة، ولا سيما في مسائل الطلاق وحضانة الأطفال. ولا تزال النساء والفتيات من ضحايا العنف يواجهن مجموعة من التحديات تحرمهن من الاستفادة من الخدمات الأمنية والقضائية المتاحة، وتتراوح هذه التحديات بين صعوبة الوصول شخصيا إلى المؤسسات الأمنية والقضائية، ولا سيما للمقيمات في المنطقة جيم، وتعرض النساء اللواتي يلتمسن العدالة إلى الوصم والضغوط الأسرية والمجتمعية. وحتى في حالات تمكن النساء من الوصول إلى الخدمات القضائية، فهن يواجهن في كثير من الأحيان مقدمي خدمات يفتقرون إلى المعرفة المهنية في التعامل تحديدا مع النساء والفتيات ضحايا العنف، ويستمرون في تفسير النصوص القديمة للقوانين الجنائية وقانون الأحوال الشخصية على نحو ينتهك حقوق المرأة.

١٩ - ولا يزال نظام العدالة غير الرسمي يعالج المسائل التي تعتبرها التقاليد مسائل شخصية، بما في ذلك الجرائم المسماة جرائم الشرف والعنف المترلي. ووفقا للشركاء من المجتمع المدني، تم الإبلاغ عن ١٩ حالة من حالات قتل الإناث في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بالمقارنة مع ٢٨ حالة للعام ٢٠١٣ بأكمله. ولكن يرجح أن يكون العدد الحقيقي لحالات القتل أكبر مما تم الإبلاغ عنه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتلق مفوضية حقوق الإنسان في غزة بلاغات عن أي حالة من الحالات المسماة جرائم شرف. ويُرجّح أن يكون هذا نتيجة للسياق الاجتماعي والثقافي، وعدم الرغبة في الإبلاغ عن مثل هذه الحوادث علنا. ووفقا لمفوضية حقوق الإنسان، ظهرت اتجاهات جديدة في حالات قتل الإناث أو قتل النساء نتيجة للجريمة أو النزاعات الأسرية. وتشير

(١٣) بيانات عام ٢٠١٢ الواردة من مجلس الموظفين الفلسطيني العام.

(١٤) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "Women's Access to Justice — Access Denied" (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

الدراسات إلى أن الاكتظاظ، الذي يسببه بوجه خاص الوضع السكني في غزة والقدس الشرقية، يؤدي إلى تفاقم العنف داخل الأسر المعيشية[١٥].

٢٠ - وواصلت الحكومة الفلسطينية اتخاذ خطوات جديرة بالذكر لتعزيز القدرة على منع مختلف أشكال العنف ضد المرأة، والتصدي لها. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، أصدر الرئيس مرسوما رئاسيا يعدل فيه مواد من قانون العقوبات بإلغاء الأحكام المخففة في ما يتعلق بجريمة القتل باسم ما يزعم أنه شرف العائلة. ووافق مجلس الوزراء الفلسطيني في عام ٢٠١٤ على تنفيذ النظام الوطني لإحالة النساء من ضحايا العنف (التكامل). وعلى الرغم من قبول قانون حماية الأسرة من العنف بشكل مؤقت، فهو لا يزال قيد المناقشة في ما يتعلق بنطاق تطبيقه التشريعي في إطار القانون الأساسي الفلسطيني. وقام مكتب النائب العام بتعيين ١٥ مدعيا عاما مدربين على التحقيق في قضايا العنف ضد المرأة. ولكن يلزم بذل جهود متواصلة من أجل تحسين الخدمات وإمكانية الحصول على العدالة وتوسيع نطاقهما لجميع الضحايا والناجيات من العنف الجنساني، وكذلك لاستعراض وتنقيح وتعزيز القوانين المتصلة بذلك.

ثالثا - المساعدة المقدمة للنساء الفلسطينيات

٢١ - واصلت الأمم المتحدة بذل جهودها الرامية إلى التصدي لنطاق واسع من التحديات الإنمائية والإنسانية. وترد أولويات الأمم المتحدة في مجال دعم الشعب الفلسطيني في مجموعة من الوثائق الرئيسية، بما في ذلك إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدولة فلسطين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، الذي يتماشى مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، وخطة الاستجابة الاستراتيجية للأرض الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١٤ التي تحدد البرمجة الإنسانية. ويقدم هذا الفرع تحديثا للمعلومات المتعلقة بالمساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية والجهات المانحة والمجتمع المدني، وذلك من أجل التصدي للاحتياجات والأولويات الخاصة بالنساء والفتيات في المجالات التالية: التعليم والتدريب؛ والصحة؛ والتمكين الاقتصادي وأسباب المعيشة؛ وسيادة القانون ومسائل العنف ضد المرأة؛ والسلطة وصنع القرار؛ والتنمية المؤسسية.

(١٥) انظر المجلس النرويجي للاجئين، Overview of the Housing Situation in the Gaza Strip (آذار/مارس ٢٠١٣)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تخفيض الحصار: تقييم الأثر الإنساني على السكان في قطاع غزة (آذار/مارس ٢٠١١).

ألف - التعليم والتدريب

٢٢ - واصلت كيانات الأمم المتحدة تنفيذ مجموعة متنوعة من المبادرات الرامية إلى تعزيز فرص حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب وتحسين البيئة التعليمية. وفي السنة الدراسية ٢٠١٣-٢٠١٤، التحقت ٥١٨ ٢٩ فتاة (٥٩ في المائة من مجموع الطلبة) بالتعليم الابتدائي والإعدادي في مدارس الأونروا في الضفة الغربية، وبلغ عدد الملتحقات في قطاع غزة ٨٢٥ ١١١ فتاة (٤٨ في المائة من مجموع الطلبة)؛ وبلغ عدد الملتحقات ببرامج التدريب التقني والمهني ٦٣٠ طالبة (٥٥ في المائة من مجموع الطلبة)، في حين بلغ عدد الملتحقات ببرامج شهادات تدريب المعلمين التي تديرها الأونروا ٤٢٧ طالبة (٦٣ في المائة من مجموع الطلبة). وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الأونروا ٣٦ منحة دراسية لشباب من اللاجئين كانت ٣٠ منها لصالح شابات تفوقن أكاديميا غير أنهن غير قادرات لولا تلك المنحة على تحمل تكاليف التعليم العالي في مجالات من قبيل إدارة الأعمال، والعلوم، والهندسة، والتمويل والمحاسبة. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال برنامج الفاخورة للديناميكيات المستقبلية في غزة التابع له، بتقديم منح دراسية لعدد يبلغ ٣٢٤ طالبا (منهم ١٨٠ طالبة)، ودعم فرص تمكينهم اقتصاديا، وذلك من خلال توفير تدريب داخلي مدفوع الأجر لهم لتيسير تحولهم إلى سوق العمل.

٢٣ - ولتعزيز إمكانية حصول جميع الأطفال الفلسطينيين على التعليم الجيد، واصلت تسع من منظمات الأمم المتحدة[١٦]، في إطار جهود تنسيق بذلتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تقديم دعمها إلى وزارة التربية والتعليم العالي، في بدء تجربة مجموعات تعليمية مصممة لتحسين القدرات في مجال النماء في مرحلة الطفولة المبكرة وتعزيز التعليم الشامل للجميع والمُراعِي لاحتياجات الطفل، بغض النظر عن الجنس والإعاقة والخلفية والظروف. وكان أحد الإنجازات الرئيسية المتحققة افتتاح فصول دراسية للصف صفر (سنة واحدة من التعليم قبل المدرسي) في ٣٠ مدرسة من المدارس العامة في الضفة الغربية وفي ١٤ مدرسة في قطاع غزة، من أجل تحسين النماء والتعلم لأكثر من ١ ٠٠٠ طفل (٥٠ في المائة منهم إناث). وجرى تدريب ٤٤ مدرِّسة متخصصة في النماء لمرحلة الطفولة المبكرة في هذه المدارس التجريبية، وكذلك جرى تدريب مدرسي الصف الأول لتيسير انتقال الطلاب إلى التعليم الابتدائي. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد ٦٠٣ من طلاب

(١٦) منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسكو، واليونيسيف، والأونروا، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

الجامعة (منهم ٣٦٩ طالبة) من دورات التدريب والتوعية المتعلقة بالتعليم الذي يشمل الجميع في غزة، كما استفاد منها أيضا ٨٢٥ مدرّسا (منهم ٥١٨ مدرّسة).

٢٤ - وفي الضفة الغربية، قدمت اليونيسيف وشركاؤها الدعم من أجل إمكانية وصول الأطفال إلى المدارس بشكل آمن، موفرة مرافقة لحماية أطفال المدارس في ١٤ بوابة ونقطة من نقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية، وذلك من أجل تعزيز سلامة التنقل من المدرسة وإليها. واستفاد من ذلك ٥٦٨ ٣ طفلا (٢٩ في المائة منهم إناث) و ٣٠٤ مدرِّسين. وفي غزة، قامت اليونيسيف، بالتعاون مع وزارة التعليم والشركاء، بتقديم الدعم من أجل إعادة افتتاح المدارس لضمان عودة ٠٠٠ ٢٣٠ طفل (٥٢ في المائة منهم إناث) إلى المدارس بعد انتهاء الأعمال العدائية، وشمل ذلك تقديم الدعم لتنظيف ٢٧ مدرسة حكومية كانت تستخدم كملاجئ جماعية خلال النزاع وتطهيرها من الآفات والجراثيم، وكذلك تدريب نحو ٠٠٠ ١٢ من المعلمين والإداريين في المدارس على تقديم الدعم النفسي - الاجتماعي، كما شمل أيضا سياسة اللاعنف في المدارس، وتحديد الأطفال الذين يعانون من صدمات نفسية وإحالتهم إلى المتخصصين. ونفذت اليونيسيف مع الشركاء أنشطة لما بعد الدوام المدرسي استفاد منها ٠٠٠ ١٤ مراهق (٥٠ في المائة منهم إناث)، وشمل ذلك أنشطة التعلم الإبداعي والمهارات الحياتية والأنشطة الترفيهية. وتهدف أنشطة ما بعد الدوام المدرسي المراعية للاعتبارات الجنسانية إلى زيادة المهارات القيادية ومشاركة الفتيات.

٢٥ - ولا تزال المساعدة الغذائية تقوم بدور هام في تحسين البيئة التعليمية. وتمكن برنامج الأغذية العالمي من الوصول إلى ٠١٤ ١٤٠ طفلا (٥٠ في المائة منهم إناث) عن طريق تقديمه المساعدة الغذائية إلى المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتعهد هيئة الأمم المتحدة للمرأة برنامج ''المطاعم المدرسية التي تديرها النساء'' في الضفة الغربية، الذي يتيح توفير الأغذية الصحية والمغذية لنحو ٨٠٩ ١٢٣ من أطفال المدارس (٥٠ في المائة منهم إناث). وعن طريق الأنشطة الخارجة عن المنهج، يقوم البرنامج أيضا بتوعية أطفال المدارس والمدرسين والموظفين وأولياء الأمور بآثار التغذية الجيدة على الصحة.

٢٦ - وتواصل اليونسكو تقديم الدعم لتدريب ٨٣ صحفية شابة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والصحافة المراعية للاعتبارات الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت حلقات عمل متخصصة بشأن حقوق الصحفيات، وأخلاقيات وسائط الإعلام، ودور الصحفيات في تعزيز المصالحة. ويجري تقديم المشورة النفسية - الاجتماعية إلى ٣٠ صحفية من غزة والضفة الغربية.

باء - الصحة

٢٧ - واصلت الأمم المتحدة الاستفادة من الممارسات الجيدة والنتائج المعلنة في العام السابق لتحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية وتحسين جودتها، بما في ذلك رعاية صحة الأمهات والرعاية الصحية الإنجابية. وتظل الأونروا أحد أهم مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تدير مجموعة من مرافق الرعاية وفرق العيادات المتنقلة، وتشغّل أكثر من ٠٠٠ ٢ موظف. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدمت الأونروا الرعاية قبل الولادة لأكثر من ٠٠٠ ٣٠ من اللاجئات الفلسطينيات في الضفة الغربية، وهو أكثر من ضعف عدد النساء اللائي قدمت لهن هذه الخدمة في العام الماضي. وأحيلَ ما مجموعه ٢٥٨ ١١ من اللاجئات الفلسطينيات (٦٨,٦ في المائة) إلى مقدمي الرعاية من المستوى الثاني أو الثالث.

٢٨ - وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم الدعم إلى البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة وتوسيع نطاق خدماته في العيادات التابعة لوزارة الصحة ومن خلال منظمات المجتمع المدني. كما استمر الصندوق في دعمه لبرنامج لمراقبة وفيات الأمهات. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الصندوق الدعم لدمج الخدمات المتعلقة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس ضمن المنظومة الصحية الوطنية للكشف عن حالات العنف القائم على أساس نوع الجنس وعلاج الناجيات منه وإحالتهن، وتم تدريب ٢٠٠ ١ من مقدمي الخدمات الصحية على الاستجابة لحالات العنف القائم على أساس نوع الجنس. وأثناء الأعمال العدائية التي وقعت في غزة، قدم الصندوق الدعم إلى خمسة من عيادات التوليد في غزة بتزويدها بالإمدادات الطبية والأدوية الأساسية، وزود ٠٠٠ ٤ من المشردات باللوازم الصحية النسائية، وقدم لهن خدمات الصحة الإنجابية والدعم النفسي والاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، نظم الصندوق أنشطة ترفيهية لفائدة ٠٠٠ ١٢٠ من الشباب المشردين وقدم لهم الدعم النفسي والاجتماعي.

٢٩ - وواصلت كيانات الأمم المتحدة تقديم مجموعة من الخدمات النفسية والاجتماعية ودعم المبادرات الرامية إلى تحسين نوعية خدمات الصحة العقلية. وأولى برنامج الأونروا لخدمات الصحة العقلية العاجلة للمجتمعات المحلية اهتماما خاصا للأطفال والنساء من اللاجئين الفلسطينيين البدو الذين يعيشون في المنطقة جيم ومنطقة التماس عند تقديم المشورة والدعم النفسي والاجتماعي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت ٧٣٥ ٢ من النساء والفتيات (٥٦ في المائة) في الأنشطة الجماعية النفسية والاجتماعية. كما نفذت الأونروا برامج للتوعية المجتمعية وتغيير السلوك، شملت خدمات الحماية المجتمعية المقدَّمة للأسر في مراكز الرعاية الصحية الأولية، وذلك بغية التصدي للعنف القائم على أساس

نوع الجنس وكفالة حماية الطفل وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية. وتسعى الأونروا من خلال برنامج حماية الطفل والأسرة إلى حماية الفئات الضعيفة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والأطفال والشباب والنساء وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة من جميع أشكال سوء المعاملة والإهمال والتمييز. وبفضل دعم منظمة الصحة العالمية، تلقى ١١٧ من العاملين في مجال الصحة النفسية (٤٢ في المائة منهم إناث) تدريبا متخصصا في الصحة النفسية للأطفال والمراهقين والعلاج الأُسري، تناول العنف القائم على أساس نوع الجنس والتعافي منه والعلاج السلوكي الإدراكي.

٣٠ - واستجابة لتصاعد العنف في غزة، وفرت اليونيسيف أدوية ومستهلكات طبية لاستخدامها في مستشفيات الأطفال ومراكز الرعاية الصحية الأولية في قطاع غزة، حيث استفاد منها ٠٠٠ ٣٠ طفل على الأقل (منهم ٥٠ في المائة من الفتيات). وبالإضافة إلى ذلك، شملت أنشطة التوعية بالأمراض المعدية التي تنفذها اليونيسيف ٩٩٨ ٣ امرأة (٤٧ في المائة من المجموع) و ٩٣٥ ٢ من الأطفال (منهم ٥٠ في المائة من الفتيات). واستفادت أكثر من ٤٧٥ ٢٣ من الأمهات المرضعات في غزة من المشورة بشأن الرضاعة الطبيعية، منهن ٢٠٢ ٦ من النساء خلال فترة النزاع.

جيم - التمكين الاقتصادي وسبل كسب العيش

٣١ - واصلت كيانات الأمم المتحدة إعطاء الأولوية ضمن برامجها الإنمائية للمبادرات الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتحسين الأمن الغذائي وسبل كسب العيش.

٣٢ - وظل الدعم بواسطة القروض البالغة الصغر وسيلةً للتخفيف من حدة الفقر على المدى القصير في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الضفة الغربية، قدم برنامج الأونروا للقروض البالغة الصغر ٧٧٦ ٢ قرضا إلى اللاجئات الفلسطينيات (٣٦ في المائة من إجمالي القروض) بلغت قيمتها ٣ ملايين دولار (٢٨ في المائة من إجمالي القروض). ولتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، أطلقت الأونروا برنامجا للقروض البالغة الصغر يستهدف فقط النساء اللواتي يقمن من منازلهن بمشاريع أو أنشطة مدرة للدخل.

٣٣ - وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال برنامج الأسر المنتجة والتمكين الاقتصادي، بتقديم الدعم إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٤ من المشتغلات بالأعمال الحرة والأسر التي تعيلها نساء في الضفة الغربية وقطاع غزة لتأمين الدخل المستدام والعمالة. ونتيجة لذلك، خرجت ٣٧ في المائة من الأسر المستفيدة المستهدفة من الفقر وحسّنت ٧٩ في المائة منها متوسط دخلها الشهري بنسبة ٦٤ في المائة. وعلاوة على ذلك، ساهمت تدخلات البرنامج

الإنمائي في خلق أكثر من ٠٠٠ ٥ فرصة عمل جديدة مستدامة ومدفوعة الأجر للمرأة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في مداخيل الأسر. وتم تحسين إمكانية وصول المشتغلات بالأعمال الحرة وصاحبات المشاريع إلى الأسواق الإقليمية والدولية. ومن خلال برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة، قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى برامج شاملة للتدريب وتوفير المنح، بما في ذلك خدمات تطوير الأعمال التجارية، لمساندة جهود تمكين الأسر المعيشية الفقيرة، ومنها تلك التي تعيلها نساء. كما أيد البرنامج الإنمائي إنشاء لجنة وطنية لاستعراض الاتفاقيات التجارية وأطر التعاون.

٣٤ - وقامت منظمة اليونسكو وشركاؤها بإصلاح مبانٍ في أربع قرى فلسطينية لاستخدامها كمراكز للجمعيات النسائية. وستقدم هذه المراكز خدمات لنحو ١٥٠ امرأة. ومن خلال إشراك المرأة في الأنشطة المجتمعية، عملت اليونسكو على التوعية بالحفاظ على التراث الثقافي وبدوره كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة بواسطة السياحة الثقافية. ونفذ موئل الأمم المتحدة مشروعا للإسكان وتوليد الدخل للنساء المحرومات في مدينة الخليل، حيث تم تشييد ١٠٠ وحدة سكنية. كما أنشئ مركز للتدريب التقني والمهني للنساء المهمشات وبدأت فيه أنشطة اقتصادية صغيرة وتم فيه تكوين تعاونيات.

٣٥ - وسَعت عدة مبادرات إلى بناء مهارات المرأة وقدراتها على إنتاج مختلف المنتجات وتسويقها. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدريبا في تصميم وانتاج سلع الحرف اليدوية الفلسطينية العالية الجودة والقابلة للتسويق، استفاد منه ما مجموعه ٧٠ امرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع دليلين للتدريب؛ يتعلق أحدهما بتسويق السلع الثقافية التي تنتجها النساء، والآخر بالتنوع البيولوجي الزراعي الذي يراعي نوع الجنس. وبدعم من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترمي مبادرة ''الوطني أولاً'' إلى تشجيع وتسويق ما تنتجه ٢٨ جمعية نسائية من سلع ثقافية وزراعية عالية الجودة محليا وعالميا.

٣٦ - ونفذ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد) مشروعا بعنوان ''تنمية القدرات لتسهيل التجارة الفلسطينية''، يهدف إلى زيادة تمثيل المرأة ضمن موظفي مجلس الشاحنين الفلسطيني (وهم سبعة موظفين منهم ثلاث نساء) وضمن مجلس إدارته (وعدد أعضائه ١٣ منهم امرأتان)، وذلك في إطار مبادرات تنمية القدرات لتسهيل التجارة الفلسطينية. واستفادت من هذا المشروع حوالي ٢٢٠ امرأة، كما إنه قدم الدعم إلى ١٧٣ امرأة من خلال حلقات العمل والدورات التدريبية في مجال التجارة وإدارة سلسلة الإمداد.

٣٧ - وواصلت منظمة العمل الدولية تقديم الدعم لتشجيع وتنمية التعاونيات التي تقتصر عضويتها على النساء. وعلى مدى العامين الماضيين، قدمت المنظمة دعما تقنيا إلى المديرية

العامة للتعاونيات في وزارة العمل. وفي الآونة الأخيرة، عملت المنظمة بشكل وثيق مع المديرية في تحديد قطاعات اقتصادية غير تقليدية جديدة لتطوير تعاونيات النساء وبناء قدرات المرشدين التعاونيين في وزارة العمل لتقديم أفضل الخدمات الاستشارية وإسداء المشورة للتعاونيات التي تقتصر عضويتها على النساء.

٣٨ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز استدامة المراكز النسائية المجتمعية واستقلالها المالي، وتأمين قدر أكبر من سبل كسب العيش والأمن الاقتصادي للمرأة في المجتمعات المحلية المهمشة من خلال برنامج المقاصف المدرسية التي تديرها النساء، الذي أصبح الآن برنامجا راسخا في جميع المحافظات الثلاث عشرة في الضفة الغربية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بلغ عدد المنظمات المجتمعية المشاركة في البرنامج ٥٣ منظمة، وكان ١٨ مركزا منها يحقق أرباحا ويكاد يصل إلى الاستقلال المالي. وخلق البرنامج فرص عمل بدوام جزئي ومداخيل شهرية مأمونة لنحو ٦٢٥ امرأة.

٣٩ - وواصل كل من منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأونروا تدخلاتهم الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي، مع التركيز بشكل خاص على النساء. وتهدف منظمة الأغذية والزراعة إلى زيادة فرص توليد الدخل، وتحقيق استقرار القدرات الزراعية، وتحسين الأمن الغذائي للأسر المعيشية الضعيفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تقدم مدخلات زراعية مثل تربية الحيوانات الصغيرة لأكثر من ١ ١٦٠ امرأة. وساهم برنامج الأغذية العالمي في تمكين المرأة من خلال أنشطة التوعية التغذوية في قطاع غزة. وترمي هذه التدريبات، التي استفادت منها ١ ٠٠٠ امرأة، إلى رفع مستوى الوعي بالآثار التغذوية للمأكولات، ودعم دور المرأة الرئيسي في ضمان الأمن الغذائي للأسرة بأكملها، ودورها في إدارة الموارد الغذائية وإعداد الوجبات. ونشأت شبكات نسائية غير رسمية قوية كنتيجة جانبية للتدريبات، وهي تدعم قدرة المرأة على الصمود عن طريق إيجاد مجموعة داعمة من الأقران تتجاوز أقرب الأقارب.

٤٠ - وساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز إمكانية حصول المرأة على الموارد والأمن الغذائي من خلال تطوير نظم الري والموارد المائية في الضفة الغربية؛ حيث استفادت ٢ ٨٢٠ امرأة من تحسينات شبكة ري الأراضي، مما أدى فعلاً إلى زيادة ملحوظة في الأراضي المزروعة وتخزين المياه. وقدمت الأونروا الدعم إلى ٢ ٧٦١ من الأسر المعيشية اللاجئة التي انضمت إلى برنامج القسائم الغذائية، حيث بلغ عدد المستفيدات الإناث منه ٨ ٥٤٣ (٤٩ في المائة من المجموع). كما دعمت الأونروا برنامج النقد مقابل العمل،

الذي استفادت منه ٣ ٦٦٥ من الإناث (٤٨ في المائة من المجموع)، ووفرت فرصا للحصول على النقد مقابل العمل.

٤١ - وأثناء الأعمال العدائية التي اندلعت في غزة، نفذت الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي خطة استثنائية لتوزيع الأغذية، حيث قدما مساعدات غذائية للأسر التي لا تحصل عادة على مساعدات غذائية من برنامج الأغذية العالمي، ليصل عدد المستفيدين إلى ما يقدر بنحو ٦٢٠ ٠٠٠، منهم ٣٠٥ ٠١٤ من الإناث.

دال - سيادة القانون والعنف ضد المرأة

٤٢ - واصلت كيانات الأمم المتحدة تنفيذ مجموعة من المبادرات الرامية إلى تحسين إمكانية وصول المرأة إلى العدالة وتعزيز قدرة المؤسسات والأفراد على منع العنف ضد المرأة والتصدي له. واستمر إعطاء الأولوية على صعيد الأنشطة لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠١١-٢٠١٩).

٤٣ - وساند برنامج الوصول إلى العدالة وسيادة القانون الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمليات إنشاء وحدات جنسانية في جميع مستويات قطاعي العدالة والأمن، وجهود تعزيز القوانين والسياسات المراعية للمنظور الجنساني. وبشكل أكثر تحديدا، وفي إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، طور البرنامج قدرة اللجنة التشريعية المعنية بالشؤون الجنسانية على استعراض وتحسين مشاريع القوانين واللوائح والتعديلات من منظور يراعي الشؤون الجنسانية. وفي جامعة بير زيت، أنشئ برنامج معتمد يصدر شهادات لكبار موظفي الشرطة المدنية الفلسطينية في مجال الإدارة العامة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ودعم البرنامج أيضا إنشاء فرقة عمل معنية بالشؤون الجنسانية تابعة للقطاع الأمني تحت رعاية وزارة الداخلية، تتألف من سبع وكالات أمنية فلسطينية؛ وقد اعتمدت فرقة العمل توصيات لإضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني وتعميمه في جميع السياسات والخطط والبرامج. وقد ساهمت فرقة العمل المعنية بالشؤون الجنسانية التابعة لقطاع الأمن في وضع الخطة الاستراتيجية لقطاع الأمن (٢٠١٤-٢٠١٦)، التي تعرض خطوات ملموسة لتعزيز وتطوير الأدوات والسياسات اللازمة لدمج مراعاة المنظور الجنساني في المؤسسة الأمنية.

٤٤ - ومن خلال هذا البرنامج، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خدمات المساعدة القانونية، بما فيها التمثيل القانوني وتقديم المشورة والمعلومات، إلى ما يقرب من ٢٢ ٠٠٠ امرأة في عام ٢٠١٣، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا التفكك الأسري والمنازعات المرتبطة في كثير من الأحيان بالعنف الأسري، بما في ذلك الطلبات التي تقدمها النساء للحصول

على الطلاق أو الانفصال أو الحضانة، وقضايا الإعالة والنفقة والميراث. ودعم البرنامج الإنمائي أيضا إجراء دراسة عن التصورات العامة لإصلاح قانون الأسرة بالتعاون مع معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت، وذلك للمساعدة في إثراء الجهود المقبلة في إصلاح قانون الأسرة. وفي غزة، أنشأت شبكة عون لمقدمي المساعدة القانونية التابعين لمنظمات المجتمع المدني مجلسا للعدالة المراعية للشؤون الجنسانية لتقديم خدمات المساعدة القانونية للسجينات وللقيام بحملات بشأن قضايا السياسات القانونية للدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة. ودفعت إحدى هذه الحملات الناجحة سلطات الأمر الواقع إلى اتخاذ قرار بحذف صفة ''مطلّقة''، التي تنطوي على وصم اجتماعي، من بطاقات هوية النساء. وفي الضفة الغربية، مكّن الدعم المقدم لصندوق النفقة الفلسطيني بغية تعزيز علاقاته المؤسسية مع الهيئات الحكومية الأخرى هذا الصندوقَ من زيادة معدل استرجاع الأموال الذي يحققه وضمان دفع النفقة الشهرية إلى النساء والأطفال الأكثر تهميشا في الضفة الغربية.

٤٥ - وقدم عدد من كيانات الأمم المتحدة دعمه للأنشطة الرامية إلى رفع مستوى الوعي بمسألة العنف ضد المرأة، فضلا عن توسيع نطاق خدمات الدعم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تدريب ٣١١ من موظفي الأونروا وما يقرب من ١ ٠٠٠ من أعضاء المنظمات المجتمعية في مجال العنف القائم على أساس نوع الجنس، وحقوق المرأة، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في الضفة الغربية. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، تم التعرف على ١٦٦ من الناجين من العنف القائم على أساس نوع الجنس (٨٧ في المائة من بينهم من النساء والفتيات) وتمكينهم من الحصول على خدمات، منها خدمات تقديم المشورة. واستجابة لأزمة غزة، ركزت الأونروا اهتمامها على حماية النساء والفتيات في سياق العدد غير المسبوق من المشردين داخليا المقيمين في ملاجئها المؤقتة. وشمل ذلك تقديم الخدمات على مدار الساعة لضحايا جميع أشكال العنف، وتوعية موظفي الملاجئ، وتنظيم حملات توعية للرجال والنساء حول مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، بالإضافة إلى إنشاء غرف متعددة الأغراض مخصصة للنساء والمراهقات في الملاجئ. وفي عام ٢٠١٤، نظمت مفوضية حقوق الإنسان ثلاث حلقات دراسية مع الزعماء المحليين، تم التركيز خلالها على حقوق الإنسان للمرأة في ثلاثة مواقع مختلفة من قطاع غزة، وحثت المفوضية الزعماء على الدفاع عن حقوق النساء في مجتمعاتهم المحلية. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٤، وبالتعاون مع نقابة محامي غزة ومع منظمات غير حكومية شريكة، نظمت المفوضية حلقات عمل للمحامين العاملين في غزة مدة كل منها يوم كامل، تمحورت حول مبادئ حقوق الإنسان، وشملت حصصا حول العنف القائم على أساس نوع الجنس.

٤٦ - واستنادا إلى نتائج الدراسة الاستقصائية حول العنف القائم على أساس نوع الجنس لعام ٢٠١٢[١٧]، أقامت منظمة العمل الدولية شراكة مع جامعة بير زيت في الضفة الغربية من أجل التشجيع على تهيئة بيئة جامعية أكثر مراعاة لنوع الجنس. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، أجرت منظمة العمل الدولية تدريبا للمدربين لفائدة موظفي معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت حول المنهجية التشاركية لمراجعة المسائل الجنسانية، وذلك بهدف تعزيز دور المعهد في الدعوة إلى مساواة المرأة في الفرص والمعاملة في الجامعة، وفي الوقت نفسه، تنمية القدرات على تحديد المشاكل المرتبطة بالمعاملة غير العادلة القائمة على أساس نوع الجنس في أماكن العمل والتدخل لحلها.

٤٧ - ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان حاليا إنشاء آلية لجمع البيانات المتعلقة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس ووضع نظام إحالة وطني لتعزيز الخدمات متعددة القطاعات وتقديم الدعم للناجين من العنف القائم على أساس نوع الجنس بالتعاون مع كل من وزارة الصحة ووزارة شؤون المرأة والشرطة المدنية الفلسطينية ووزارة العدل.

٤٨ - وقد تمكنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال برنامجها لتعزيز لجوء المرأة إلى القضاء من بناء قدرات فريق أساسي من المحامين في مجال دعاوى العنف ضد المرأة. وقام النائب العام الفلسطيني بتعيين ١٥ محامياً متخصصاً (٩ من الرجال و ٦ من النساء) لتقديم المساعدة القانونية وتوفير التمثيل لضحايا العنف من النساء بالإضافة إلى وضع إجراءات عمل موحدة للدعاوى المتعلقة بالعنف ضد المرأة. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم التقني لنقابة المحامين الفلسطينيين حيث نُظّم تدريب متخصص لنحو ٢٠ محاميا بشأن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والمعايير الدولية لمعالجة قضايا العنف ضد المرأة ومقاضاة مرتكبيها. وواصل المحامون، من خلال نقابة المحامين الفلسطينيين، تقديم الدعم القانوني فيما يتعلق بحالات العنف ضد المرأة للسجينات داخل مراكز إعادة الإصلاح والتأهيل وللنساء في الملاجئ. وإضافة إلى ذلك، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدريباً لضباط الشرطة المدنية الفلسطينية العاملين بوحدة حماية الأسرة لبناء قدرتهم على العمل وفقاً لإجراءات العمل الموحدة من أجل التصدي للعنف ضد المرأة بهدف حماية الحقوق ومراعاة الأصول القانونية.

(١٧) منظمة العمل الدولية، موجز السياسات - العنف على أساس النوع الاجتماعي في مكان العمل: لمحة موجزة من الأرض الفلسطينية المحتلة (٢٠١٢).

٤٩ - واستمر مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات في دعم وتعزيز قدرات وزارتي العدل والداخلية الفلسطينيتين والشرطة المدنية الفلسطينية على إدارة الخدمات الجنائية وتطبيقها وتقديمها وتوسيع نطاقها بما يتوافق مع المعايير الدولية، بما في ذلك التحقيق في حالات العنف القائم على أساس نوع الجنس. وقد أنهى سبعة أطباء فلسطينيين عامهم الأول من التدريب ضمن برنامج متخصص في الطب الشرعي في عمان مدته أربع سنوات. كما تم إصدار دليل لأفضل الممارسات في مجال اختبارات العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس لممارسي الطب الشرعي والأطراف المعنية في نظام العدالة الجنائية، بالإضافة إلى وضع برنامج تدريبي في التمريض المتصل بمجال الطب الشرعي وإنشاء مختبر للتحاليل الجنائية.

٥٠ - وفي النصف الثاني من ٢٠١٤، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ برنامج مشترك شامل جديد في مجال سيادة القانون والعدالة والأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة يهدف إلى تنسيق التدخلات الجنسانية في جميع عناصر سيادة القانون وتطوير قدرات متفرغة ومتخصصة في مجال الشؤون الجنسانية للتعامل مع حالات العنف ضد المرأة.

هاء - السلطة وصناعة القرار

٥١ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم تأسيس التجمع الوطني للمشاركة السياسية للمرأة، الذي يعمل كهيئة للدعوة والضغط من أجل دعم المشاركة السياسية للمرأة ودخولها إلى مجالات صنع القرار. وتضم الجمعية ١٠٠ من ممثلي الأحزاب التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ومناصري حقوق المرأة ومناصري الشباب ومنظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتلقى أعضاء التجمع تدريبات بشأن المفاهيم الجنسانية، ووثيقة حقوق المرأة الفلسطينية، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وقانون العمل، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد أجرى التجمع منذ إنشائه[١٨] استعراضا للوائح الأحزاب السياسية من منظور جنساني. وعلى المستوى المحلي، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لتأسيس ١٠ لجان في المناطق الريفية من الضفة الغربية لمناصرة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة. كما قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم إنشاء لجنة الدستور الموازية التي تضم ٢٤ شابة وخمسة شبان يسعون للتأثير على العملية الجارية لوضع الدستور الفلسطيني من أجل صياغة دستور مراع للاعتبارات الجنسانية.

(١٨) تم إنشاؤه في الربع الأخير من عام ٢٠١٣.

٥٢ - وقد واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية الرامية إلى تعزيز قدرات ٤٠ قيادية شابة فلسطينية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك تعزيز شبكاتهن ومهارات ممارسة التأثير لديهن بهدف وضع سياسات ولوائح تراعي المنظور الجنساني لزيادة مشاركة المرأة وتمثيلها السياسي.

واو - التنمية المؤسسية

٥٣ - استمرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقديم المساعدة التقنية والدعم المؤسسي لوزارة شؤون المرأة بما في ذلك على صعيد متابعة وثيقة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين (٢٠١٤-٢٠١٦) التي وافق عليها مجلس الوزراء في نيسان/أبريل ٢٠١٤ واستعراض خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ والاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة بها، بما في ذلك استراتيجية قطاع العمل واستراتيجية قطاع الحكم المحلي واستراتيجية قطاع التعليم (٢٠١٤-٢٠١٦) من منظور جنساني. كما دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار من الشراكة مع منظمة العمل الدولية، اللجنة الوطنية لتشغيل النساء في وضع خطة عملها للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، التي تركز على زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة وحماية حقوقها مع التركيز بصفة خاصة على قطاعي الزراعة وتكنولوجيا المعلومات. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار برنامجها للتمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بوضع الأساس لتنمية قدرات الأطراف المعنية المحلية في مجال الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية والتخطيط المراعي للاعتبارات الجنسانية. كما استمر تقديم الدعم التقني للوزارات التنفيذية في مجال التخطيط المراعي للاعتبارات الجنسانية حيث تم تدريب أكثر من ٩١ موظفا حكوميا أثناء دورة التخطيط الحكومي الأخيرة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. كذلك دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وضع ميثاق الشؤون الجنسانية للهيئة المحلية لتنسيق المعونة بهدف تكوين رؤية وقيم مشتركة فيما يتعلق بالتعامل مع القضايا الجنسانية داخل هيئة تنسيق المعونة. كما قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة بتنظيم مجموعة من حلقات العمل تهدف إلى تعزيز مهارات الموظفين الوطنيين المعنيين فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية.

٥٤ - وقامت منظمة العمل الدولية، بعد مجموعة من المشاورات مع هيئاتها الثلاثية في عام ٢٠١٣، بوضع برنامج عمل لائق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ يعالج أوجه العجز الرئيسية في سوق العمل ويعزز حقوق العاملين. ويدعم البرنامج أيضاً تنظيم المشاريع وتطوير المهارات لدى الشبان والشابات بالإضافة إلى إنشاء التعاونيات. كما أجرت منظمة العمل الدولية استعراضاً لمسائل العمل بالاستناد إلى استعراض قانوني سابق للمسائل الجنسانية أجرته

اللجنة الوطنية لتشغيل النساء وتقييم سريع لنظم تفتيش العمل أجرته منظمة العمل الدولية في وقت سابق. وقد أدرجت نتائج الاستعراض، بما في ذلك النتائج المتصلة بعوائق مشاركة المرأة في سوق العمل، في ورقة سياسات تضمنت توصيات واضحة تتعلق بمادة بشأن استحقاقات الأمومة في قانون الضمان الاجتماعي الجاري وضعه، بالإضافة إلى حكم في قانون العمل الفلسطيني يّعرف التحرش وينص على منعه في مكان العمل.

٥٥ - وقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزارةَ الشؤون الاجتماعية في مجال إدماج التمكين الاقتصادي للمرأة في الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية. كما قام مركز التجارة الفلسطيني، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإدراج المنظورات الجنسانية ضمن نظامه للإدارة القائمة على النتائج، ودليله الإداري ودليله لشؤون الموظفين، والدليل المالي ومدونة الأخلاقيات التي وُضعت مؤخرا، كما وضع قاعدة بيانات للمشاريع التي تملكها نساء.

٥٦ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت منظمة الصحة العالمية خمس حلقات عمل في مجال المحددات الاجتماعية للصحة لـ ١٠٠ من المديرين شاغلي وظائف الإدارة الوسطى في وزارة الصحة من مناطق متعددة في الضفة الغربية، وتم فيها عرض مفاهيم وأساليب تحليل المحددات الاجتماعية للصحة لدى النساء والرجال ومعالجتها.

٥٧ - واضطلعت هيئات الأمم المتحدة بمبادرات عديدة للوقوف على الاحتياجات المختلفة للنساء والفتيات وكفالة أخذها في الاعتبار في إطار العمل الإنساني. فقد نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حلقات عمل مع المنظمات النسائية في غزة لبحث سبل وفرص مشاركتها في آليات تنسيق الشؤون الإنسانية. وقد أتاحت حلقات العمل فرصة الاستفادة من معارف المنظمات النسائية وخبراتها لمعالجة الفجوة في الاستجابة الإنسانية في دورة عام ٢٠١٥ وما بعدها، ولا سيما التأكد من أن التحليل الذي قام به المستشار الإنساني للشؤون الجنسانية بشأن الأولويات الجنسانية سيتجلى في عملية إطلاق النداءات الإنسانية لعام ٢٠١٥. وقد أكملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إجراء بحث ميداني عن حالة النساء والفتيات في المناطق المقيدة الدخول في قطاع غزة، محلِّلة الأثر الذي يخلّفه النزاع الحدودي على حماية النساء والفتيات وسبل معيشتهم ووصولهم للخدمات في إطار قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وذلك لكي يُسترشد بنتائج هذا البحث في إطار الاستجابة الإنسانية.

٥٨ - ودعمت منظمة اليونسكو، من خلال مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، تعزيز القدرات المتعلقة ببحوث المساواة بين الجنسين التي تركز على السياسات، حيث أكمل ٤٨ اختصاصيا (٤٠ من النساء و ٨ من الرجال) من أقسام حكومية ونصف حكومية

وغير حكومية للبحث والشؤون الجنسانية برنامجاً لتنمية القدرات مدته ٩٦ ساعة. كما نظمت اليونيسكو دورات تدريب إضافية عن التخطيط المراعي للاعتبارات الجنسانية لـ ٢٢ من أعضاء اللجنة الاستشارية للشؤون الجنسانية التابعة للقطاع الأمني للسلطة الفلسطينية.

٥٩ - وتدعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إنشاء إطار وطني للإحصاءات الجنسانية لفلسطين يتضمن مؤشرات مراعية للاعتبارات الجنسانية ومصنفة حسب نوع الجنس من شأنها أن تشكل أداة يستخدمها واضعو السياسات لرصد التقدم المحرز في إطار الالتزامات العالمية والمحلية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٠ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتطورات مثيرة للقلق بما في ذلك تصعيد حاد للتوتر والعنف بين غزة وإسرائيل وتوقف المفاوضات المباشرة بشأن الوضع النهائي. وقد تسببت العملية العسكرية واسعة النطاق التي شنها الجيش الإسرائيلي من ٨ تموز/يوليه إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤ في قطاع غزة في حالة طوارئ إنسانية خلّفت مستويات غير مسبوقة من التدمير والتخريب والتشريد، مما زاد الشعور بالضعف وعدم الاستقرار. وتتأثر النساء والفتيات والفتيان والرجال بشكل مختلف بالكوارث ولذا يجب زيادة مشاركة جميع تلك الفئات في تصميم وتخطيط البرامج الإنسانية للإنعاش والإغاثة. ومن الضروري كفالة مشاركة المرأة في جميع تلك البرامج. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إعطاء الشبان والشابات، الذين يشكلون معظم سكان غزة، فرصة للتعبير عن احتياجاتهم وأولوياتهم الخاصة في إطار تخطيط برامج الإنعاش والإغاثة وتنفيذها.

٦١ - والكثير من الملاحظات التي أُعرب عنها في تقارير سابقة لا يزال قائما. كما لا تزال حياة النساء الفلسطينيات وأسرهن تتأثر سلبا من القيود المفروضة على التنقل وإمكانية الوصول، وزيادة التوسع الاستيطاني وعنف المستوطنين، وهدم البنية التحتية الفلسطينية وتشريد السكان، وكذلك من تجزؤ الأرض الفلسطينية المحتلة وإغلاقها، ولا سيما قطاع غزة. ويشكل تقلب السياق عقبات هائلة أمام التنمية الاقتصادية في دولة فلسطين. وكما يشير التقرير، فإن التقدم وفق مؤشرات التنمية لا يزال هشاً وقابلاً للانتكاس، بما في ذلك التقدم المحرز على صعيد حقوق المرأة. وتشكل التحديات التشغيلية الكبيرة التي تواجه عمل الأمم المتحدة وشركائها عوائق هائلة أمام تلبية كل من الاحتياجات المباشرة والطويلة الأجل.

٦٢ - وتستمر المعدلات المرتفعة للبطالة والفقر، ولا يزال العديد من النساء والفتيات الفلسطينيات يواجهن عراقيل كبيرة في الاستفادة من الخدمات الأساسية والرعاية الصحية والدعم النفسي الاجتماعي والمياه والصرف الصحي والمؤسسات القضائية والفرص الاقتصادية. وتعتبر مؤشرات ازدياد مستويات انعدام الأمن الغذائي، وتدهور نوعية بيئات التعليم، وتزايد التحديات التي تواجهها المرأة في سوق العمل مسائل تتطلب جميعها مزيدا من الاهتمام واستجابة أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية في السنة المقبلة. وتعتبر الحالة الحرجة في ما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وكذلك الطاقة، ولا سيما في غزة بعد النزاع الأخير، من الشواغل الرئيسية الأخرى التي ينبغي لجميع الأطراف المعنية معالجتها على نحو عاجل.

٦٣ - وبالرغم من الأطر المعيارية القوية الموجودة، فإن العنف ضد المرأة لا يزال مصدر قلق بالغ. ويلزم بذل جهود مستمرة وتوظيف استثمارات مستمرة لتحسين وتوسيع نطاق الخدمات ووصول الضحايا إلى العدالة. وعلى النحو المشار إليه في تقارير سابقة، ومثلما اتضح خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يمكن أن يؤدي انعدام الأمن والفقر إلى تفاقم التمييز والإيذاء على أساس نوع الجنس، بما في ذلك التمييز والإيذاء في مكان العمل، كما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مستويات العنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص. ولذا يجب أن يتصدر منعُ جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات الجهودَ المبذولة في العام المقبل.

٦٤ - والجهود التي بذلتها دولة فلسطين على مدى العامين الماضيين لدعم الأمم المتحدة في تعزيز أطر السياسات والتنفيذ وبناء القدرات المؤسسية من أجل التصدي للعنف ضد المرأة وتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تستحق كل تقدير. وتشمل هذه الجهود وضع وتأييد الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء (٢٠١١-٢٠١٩) ووثيقة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين (٢٠١٤-٢٠١٦) بالإضافة إلى إدراج التزامات بالمساواة بين الجنسين في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاص بفلسطين وخطة التنمية الوطنية الفلسطينية الجديدة. وسيتطلب تنفيذهما على نحو فعال التزاما سياسيا قويا على المستويات العليا وفي جميع الوزارات التنفيذية، بالإضافة إلى تقديم دعم تقني ومالي لوزارة شؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني النسائية. كما يفرض الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التزامات جديدة

تتطلب تطبيق نظم فعالة في المساءلة والمراقبة. والأمم المتحدة على استعداد للمساعدة في تنفيذ هذه الالتزامات ورصدها.

٦٥ - ورغم إحراز تقدم في تحسين نظم جمع البيانات المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية وتحليلها، ثمة حاجة للدعم المستمر لمواصلة بناء القدرات في مجال جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن في ما يتعلق بالنطاق الكامل للمسائل التي تؤثر على حياة الفلسطينيين. وكما أكدت التقارير السابقة، لا بد أن يكون هذا التحليل والبيانات جزءاً لا يتجزأ من جميع مبادرات رسم السياسات والتخطيط والبرمجة، ولا بد أن يُسترشد بها عند وضع التقارير والإحاطات التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى الهيئات الحكومية الدولية المعنية.

٦٦ - وستواصل الأمم المتحدة العمل على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ولا بد من دعم مشاركة النساء الفلسطينيات والإسرائيليات في عملية ومباحثات السلام وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) المتعلقين بالمرأة والسلام والأمن. وبالاستناد إلى المبادرات الواعدة التي تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من الجهات، يلزم أن تتخذ جميع الجهات الفاعلة إجراءات أكثر حزما لزيادة مشاركة المرأة وتعزيز اضطلاعها بأدوار قيادية على جميع مستويات صنع القرار ولدعم النساء اللواتي يشغلن مناصب بالانتخاب والتعيين. كما يجب الحفاظ على الحوار المباشر بين منظمات المجتمع المدني النسائية وكبار ممثلي كيانات الأمم المتحدة كأحد الممارسات الجيدة.